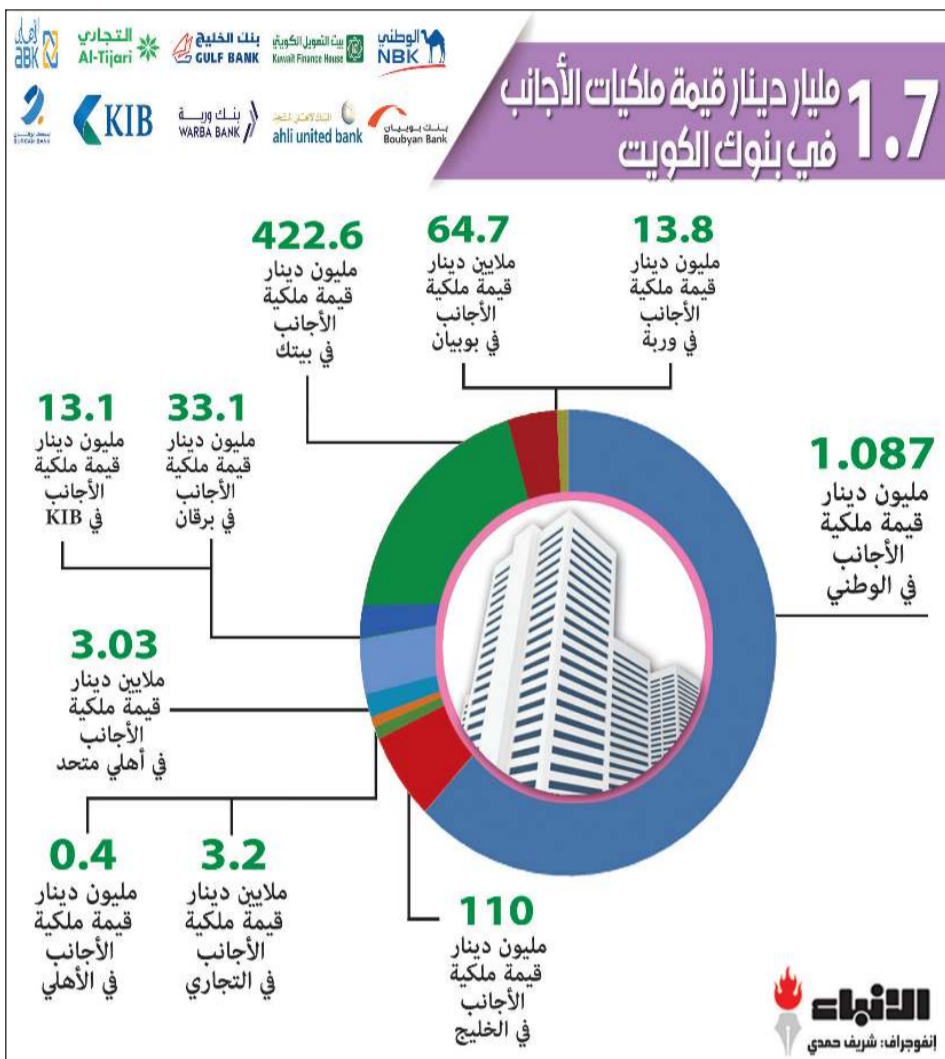




بنهاية 2019.. و600 مليون دينار إجمالي مشترياتهم من أسهم القطاع بالبورصة

1,7 مليار دينار ملكيات الأجانب في البنوك الكويتية

■ 367 مليون دينار قيمة شراء الأجانب لأسهم «الوطني».. ونحو 120 مليوناً لـ «بيتك» ■ 8.4% نسبة شراء الأجانب في «الخليج» هي الأعلى خلال العام الماضي



البنك	نسب الملكية		التغير	عدد الأسهم بالمليون	قيمة الإجمالي بالمليون دينار	قيمة الشراء بالمليون دينار
	نسبة تملك الأجانب بنهاية 2019	نسبة تملك الأجانب بنهاية 2018				
الوطني	15.58%	10.32%	5.26%	1,016	1,087	367,2
الخليج	11.91%	3.50%	8.41%	363	110	77,6
التجاري	0.30%	0.21%	0.09%	5,9	3,2	0,9
الأهلي	0.10%	0.10%	0.00%	1,6	0,414	-
أهلي متحد	0.43%	0.32%	0.11%	8,9	3,03	0,8
KIB	4.55%	7.12%	2.57%	49,1	13,1	(7,3)
بركان	4.14%	1.73%	2.41%	108,6	33,1	19,2
بيتك	7.47%	5.36%	2.11%	521,1	422,6	119,4
بوبيان	3.50%	2.51%	0.99%	100,9	64,7	18,3
وربة	3.36%	2.42%	0.94%	50,4	13,8	3,9
الإجمالي				1,750		600

شريف حمدي

ارتفعت القيمة الإجمالية لنسب ملكيات المستثمرين الأجانب في الـ 10 بنوك الكويتية إلى 1,75 مليار دينار، وهي تعادل نحو 5,8 مليارات دولار بنهاية 2019.

وخلال تعاملات العام لوحظ إقبال لافت على شراء الأسهم البنكية قبل وبعد ترقية البورصة الكويتية لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة، فضلاً عن تفعيل ترقيتها لمؤشر ستاندر أند بورز داو جونز، حيث بلغت قيمة عمليات الشراء على أسهم مصارف الكويت نحو 600 مليون دينار تعادل قرابة ملياري دولار.

وشهدت خارطة ملكيات البنوك الكويتية تغيرات لافتة منذ رفع سقف نسب تملك الأجانب.

ورصدت «الأنباء» حركة تغيرات الملكية في البنوك الكويتية خلال 2019، وذلك استناداً لإفصاحات البورصة الكويتية، وتبين من خلال الرصد ما يلي:

● جاء بنك الكويت الوطني في الصدارة من حيث شراء الأجانب، إذ ارتفعت حصصهم من 10,32% مطلع العام إلى 15,58% حتى نهاية العام الماضي وفقاً لإفصاحات البورصة، وتقدر قيمة الشراء خلال العام بـ 367,2 مليون دينار وفقاً للإفصاحات البورصة في 31 ديسمبر الماضي.

● حل بيت التمويل الكويتي (بيتك) ثانياً، حيث ارتفعت نسبة الأجانب في البنك من 5,36% إلى 7,47% بقيمة شراء قريبة من 120 مليون دينار.

● في المرتبة الثالثة حل بنك الخليج، الذي شهد قفزة كبيرة في نسب الشراء من قبل الأجانب وكان أكثر البنوك الكويتية المستهدفة على مدار العام الفائت، إذ ارتفعت النسبة بواقع 8,4%، وذلك من 3,5% إلى 11,91% بقيمة شراء تقدر بـ 77,6 مليون دينار.

● جاء بنك بركان رابعاً، حيث استهدف الأجانب أسهم البنك بزيادة النسبة من 1,73% إلى 4,14% بقيمة شراء بلغت 19,2 مليون دينار.

● أما بنك بوبيان فجاء خامساً، وذلك بقيمة شراء بلغت 18,3 مليون دينار بعد رفع الأجانب نسبة تملكهم في البنك من 2,51% إلى 3,50%.

● جاء بنك وربة في المرتبة السادسة بعمليات شراء قيمتها 3,9 ملايين دينار بعد رفع النسبة من 2,42% إلى 3,36%.

● في المرتبة السابعة حل البنك التجاري، حيث ارتفعت نسبة الأجانب خلال العام الماضي من 0,21% إلى 0,30% بقيمة شراء بلغت 0,9 مليون دينار.

● شهد بنك الأهلي المتحد عمليات شراء بـ 0,8 مليون دينار بعد رفع النسبة من 0,32% إلى 0,43%، فيما شهدت البنوك الأهلي استقراراً في نسبة تملك الأجانب عند 0,10% وهي بقيمة 0,4 مليون دينار.

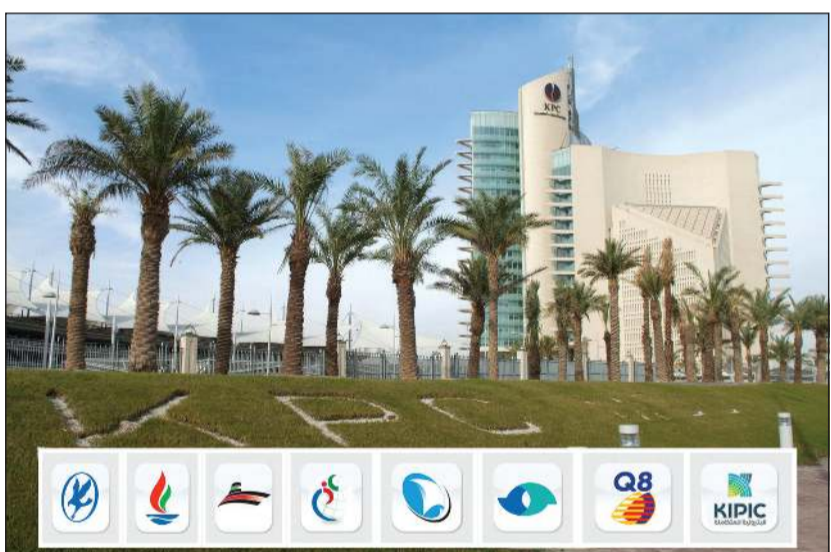
● تراحت نسبة ملكية الأجانب في بنك KIB، بنهاية العام الماضي من 7,12% في بداية العام إلى 4,55%، وتقدر قيمة ملكية الأجانب في البنك بـ 13,1 مليون دينار وفقاً لإفصاحات البورصة في نهاية 2019.

مسجلة قفزة بـ 32% لتبلغ مستوى 1,4 مليار دينار بنهاية نوفمبر 2019

342 مليون دينار قروض استهلاكية في 11 شهراً

تعميد خدمة 3 قياديين حتى نهاية 2020

الفاضل: تعيين رؤساء تنفيذيين بالوكالة نتيجة دراسة إعادة هيكلة القطاع النفطي



المذكورين سن الستين واخلو اللوائح الإدارية من نص بشأن إنهاء الخدمة أو الإحالة للتقاعد عند وصول مدة الخدمة إلى سنوات معينة وفي ظل حالة العمل التي خيرايتهم في الوقت الراهن فقد ارتضى استمرار خدمتهم.

كما تحدر الإشارة إلى موافقة مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية على اعتماد انتهاء خدمة عدد من الرؤساء التنفيذيين للشركات، مما استدعت الحاجة معه التعميد لهؤلاء القياديين والاستمرار في العمل.

وأشار إلى أنه صدر قرار من القطاع النفطي بتعيين 5 رؤساء تنفيذيين بالوكالة في القطاع النفطي وهم: الشيخ نواف الصباح، عبدالله السميطي، حاتم العوضي، ناصر الشماع، علي شهاب.

ويذكر الفاضل أنه اتخذ قرار تكليف الرؤساء التنفيذيين بالوكالة ولا تتم الترقية لشغل تلك المناصب في المرحلة الحالية نظراً للتغيرات التي قد تنشأ على الهياكل التنظيمية والمناصب القيادية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة نتيجة دراسة إعادة هيكلة القطاع النفطي القائمة حالياً.

وقال: إن المادة 183 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 نظمت اختصاصات الرئيس التنفيذي للشركات المساهمة العامة، إذ أنط به إدارة الشركة، وقد خلا القانون من أي حكم يميز في اختصاصات الرئيس بصفة الأوصالية أو بصفة الوكالة، وعليه يمارس الرئيس التنفيذي (بالوكالة) ذات الاختصاصات المقررة للرئيس التنفيذي (بالإصالة).

كشف وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل أن مؤسسة البترول الكويتية قررت التعميد لـ 3 قياديين حتى نهاية 2020 وهم: محمود عبدالله ابل وحاتم العوضي وجمال اللوغانتي. وقال الفاضل في رده على سؤال برلماني حصلت «الأنباء» على نسخة منه إن المناصب التي يشغلها القياديون الثلاثة في القطاع النفطي كما يلي:

وأوضح الفاضل أنه اتخذ قرار تعمد خدمة القياديين المذكورين في ضوء الخبرات المتوفرة لديهم وحاجة العمل لها في الوقت الراهن انتظاراً للتغيرات التي قد تنشأ على الهياكل التنظيمية والمناصب القيادية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة نتيجة دراسة إعادة هيكلة القطاع النفطي القائمة حالياً. هذا، وقد سبق لمجلس الإدارة إقرار استمرار خدمة قياديين بلغت خدمتهم 35 سنة، ولم يبلغوا سن الستين، إذ إن اللوائح الإدارية المطبقة بالمؤسسة وشركاتها التابعة تنص على أن خدمة الموظف تنتهي ببلوغه سن الستين، ونظر لعدم بلوغ أي من القياديين



سنوات قويا بلغ 2,3% مقارنة بمستويات نوفمبر من العام الماضي البالغة 11,67 مليار دينار.

بينما شهدت القروض الموجهة لشراء اوراق مالية تراجعاً شهرياً بنسبة 1,1% لتسجل مستوى 2,589 مليار دينار خلال نوفمبر الماضي بينما سجلت ارتفاعاً سنوياً بنسبة 7,7% مقارنة بمستوياتها في نوفمبر 2018.

كما شهد قطاع النفط والغاز تراجعاً شهرياً بنسبة 3,1% لتسجل مستوى 1,68 مليار دينار خلال نوفمبر الماضي مقارنة بـ 1,73 مليار دينار خلال أكتوبر الماضي. كما سجلت تراجعاً سنوياً طفيفاً بلغت نسبته 0,29%.

تراجع الودائع انخفضت الودائع في

البنوك الكويتية خلال شهر نوفمبر الماضي بنسبة 0,12% حيث وصلت إلى مستوى 43,56 مليار دينار متراجعة عن المستوى الذي حققته في أكتوبر الماضي والبالغ 43,61 مليار دينار، علماً أن الرقم القياسي كان قد تحقق في شهر يونيو الماضي والبالغ 44,02 مليار دينار.

وفي المقابل، رفعت الحكومة من ودائعها لدى البنوك الكويتية بقيمة 146 مليون دينار خلال نوفمبر الماضي، ليصل إجمالي ودايع الحكومة من أجهزة المصرفي إلى 7,18 مليارات دينار بارتفاع شهري 2%، وبشكل سنوي فقد ارتفعت بنسبة 14% مقارنة بمستوياتها في نوفمبر من العام الماضي البالغة 6,29 مليارات دينار، لتكون الحكومة بذلك قد زادت ودايعها لدى البنوك بنحو 882 مليون دينار خلال عام.

وعلى صعيد القطاع الخاص، انخفضت الودائع بالدينار الكويتي بنسبة 0,24% شهرياً خلال نوفمبر لتصل إلى 33,69 مليار دينار بنهاية الشهر، بعدما سحب القطاع الخاص 28 مليون دينار من ودايعه بالدينار، كما انخفضت ودايع القطاع الخاص بالدينار بشكل سنوي بلغ 270 ألف دينار عن مستويات نوفمبر من العام الماضي. وخلال نوفمبر انخفضت أيضاً ودايع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية حيث تراحت بنسبة 4,2% لتصل إلى مستوى 2,68 مليار دينار بنهاية نوفمبر، بينما ارتفعت ودايع الخاص بالعملة الأجنبية

علاء مجيد

شهد الائتمان المنوح من البنوك الكويتية انخفاضاً شهرياً خلال نوفمبر الماضي بنسبة 0,25% ليصل إلى 38,24 مليار دينار، متراجعا بقيمة 97 مليون دينار مقارنة بآكتوبر الماضي الذي بلغ خلاله مستوى 38,34 مليار دينار، بينما ارتفع الائتمان سنوياً بنسبة 4,5% مقارنة بمستوياته في نوفمبر 2018 البالغة 36,51 مليار دينار، وذلك بحسب بيانات بنك الكويت المركزي لشهر نوفمبر 2019. وفي المقابل انخفضت ودايع القطاع المصرفي بنسبة 0,11% لتصل إلى 43,56 مليار دينار في نوفمبر الماضي، مقارنة بتسجيلها مستوى 43,61 مليار دينار بنهاية أكتوبر الماضي، ومقارنة بمستوياتها في نوفمبر 2018، فقد ارتفعت الودائع بشكل سنوي بنسبة 1,5% بزيادة 657 مليون دينار في حجم الودائع.

على صعيد التسهيلات الشخصية، فقد ارتفعت القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء سلع معمرة وسيارات بنسبة 2,25% وبقيمة 31 مليون دينار خلال نوفمبر الماضي لتصل إلى 1,4 مليار دينار، مقارنة بـ 1,37 مليار دينار في أكتوبر الماضي. وخلال فترة الـ 11 شهراً الأولى من 2019، فقد حققت القروض الاستهلاكية ارتفاعاً بنسبة 32,1% وبقيمة 342 مليون دينار، بينما سجلت نمواً سنوياً كبيراً بلغ 37,2% مقارنة بمستويات نوفمبر من العام الماضي والبالغة 1,02 مليار دينار.

وباتي هذا الارتفاع نتيجة لقرار بنك الكويت المركزي بزيادة الحد الأقصى للقروض وعمليات التمويل الإسلامي للاغراض الاستهلاكية، ليصبح حداً مستقلاً لا يجاوز 25 ضعفاً صافي الراتب الشهري للعميل ويحد أقصى 25 ألف دينار. كما شهدت القروض المسقطه التي تمنح للمكوثيين بغرض ترميم او شراء سكن خاص ارتفاعاً بآكثر من 0,22% خلال نوفمبر الماضي لتسجل مستوى 11,94 مليار دينار مقارنة بـ 11,91 مليار دينار في أكتوبر الماضي. وخلال فترة الـ 11 شهراً الأولى من العام، حققت ارتفاعاً بلغ بنسبته 1,9% وبقيمة 223 مليون دينار، كما سجلت نمواً

«بوبيان»: الرقابة البريطانية تعتمد استحوادنا على بنك لندن

بيان نشر على موقع البورصة أن العرض مازال خاضعاً للشروط المتعلقة بالقبول والشروط والأحكام الأخرى الموضحة في مستند العرض، علماً بأن تاريخ الإغلاق الأول للعرض هو يوم 27 يناير 2020.

أعلن بنك بوبيان عن حصوله على موافقة السلطات الرقابية في المملكة المتحدة لتغيير نسبة الملكية لمجموعة بنك لندن والشرق الأوسط، والتي قد تنجم عن تنفيذ عملية الاستحواذ. وقال بنك بوبيان في

احتياطات لدى «صندوق النقد» فيما يبلغ حجم الاحتياطات المودعة لدى صندوق النقد الدولي بنهاية نوفمبر الماضي، نحو 156 مليون دينار، منخفضاً بنسبة 22% خلال الأشهر الـ 11 الماضية، وبقيمة 28,1 مليون دينار، مقارنة بمستوياتها البالغة 128,2 مليون دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

ويتكون وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي من شريحة الاحتياطي، أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، ومدىونية على صندوق النقد الدولي (بموجب اتفاقية قرض) في حساب الموارد العامة، وتكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقرض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض، والاتفاقات الجديدة للاقتراض، والمطالبات على الصندوق المحررة بحقوق السحب الخاصة تعتبر مطالبات بالعملة الأجنبية.